

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٧
المعقودة يوم الإثنين
٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

DEC 6, 1991

(الامارات العربية المتحدة)

السيد الشعالي

الرئيس: السيد الشعالي

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الاعمال : النهوض بالمرأة (تابع)

تنظيم الاعمال

.../...

Distr. GENERAL
A/C.3/46/SR.17
20 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ٩٥ من جدول الأعمال : النهوض بالمرأة (تابع) (A/46/3) الفصل الرابع ، الفرع (دال) ، 38 ، 77 ، 325 ، 344 ، 377 ، 439 ، 462 ، 491 ، 501/Rev.1

١ - السيد أورتا زون (اسبانيا) : أكد على الحاجة الى تعزيز التعاون من جانب منظومة الأمم المتحدة مع لجنة مركز المرأة بشأن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية . وقال إن عقد اجتماعات سنوية مشتركة فيما بين الوكالات هي طريقة مناسبة لإعداد لأعمال دورات اللجنة ، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥ . وقد جرت معالجة مسألة النساء المعوقات بشكل فعال من قِبَل اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة . وقضية اللاجئين من النساء والأطفال والمهاجرات تقتضي اهتماما خاصا ويتعين بحثها كبنء رئيسي من بنوء جدول الأعمال في المؤتمر العالمي ، نظرا للعدد الكبير من اللاجئين والمشردات .

٢ - وأضاف قائلا إن الاستراتيجية التي ستعتمد بشأن التعاون من أجل التنمية يجب أن تأخذ في الاعتبار تأثيرها على المرأة . ويجب أن يكون الهدف الأساسي لبرامج التكامل الاجتماعي في البلدان النامية هو تشجيع قدر أكبر من التسامح الاجتماعي واحترام التعددية الثقافية للقضاء على السلوك القائم على العنصرية وكره الأجانب . ويجب كذلك أن تؤخذ في الحسبان احتياجات المهاجرات واللاجئات والمشردات عند وضع السياسات في هذا المجال . واختتم كلمته بالتشديد على التزام الأمم المتحدة الهام بالموافقة على عقد المؤتمر العالمي المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥ . فالحاجة تقتضي تقديم الدعم القوي من جانب كل من يهمل الأمر لاضفاء مزيد من الزخم على عملية تنفيذ استراتيجيات نيروبي .

٣ - السيد كالباجي (سري لانكا) : قال إنه بحلول عام ٢٠٠٠ ، من المتوقع أن يصل عدد النساء في العالم الى أكثر من ٣ بلايين ، وستكون نسبة ٨٠ في المائة تقريبا منهن في البلدان النامية ، وستساهم المرأة بشكل متزايد في النمو الاقتصادي ويجب أن تمنح كافة المساعدات الممكنة لتصبح شريكة مساوية للرجل . إلا أنه قبل تحقيق المساواة الكاملة ، ينبغي التغلب على مجموعة كاملة من العقبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ومثل هذه التغييرات لن تتحقق إلا اذا فهم الجميع أن

(السيد كالباجي ، سري لانكا)

الاخفاق في تشجيع النهوض بالمرأة هو أمر غير مشعر فضلا عن أنه غير منصف . ويمكن للنقابات ومنظمات وسائط الإعلام والمعاهد التربوية أن تقوم بدور فعال لضمان إتاحة الفرصة للمرأة للحصول على الخدمات الصحية والتدريب والتعليم .

٤ - وأضاف قائلاً إن سري لانكا تولي اهتماما متزايدا لحالة المرأة . وقد جرى إنشاء وزارة لشؤون المرأة ومكتب معني بالمرأة لوضع وتنسيق برامج لمواصلة النهوض بالمرأة ، وقد انخرط عدد من المنظمات غير الحكومية في تشجيع اهتمامات المرأة . وبسبب التدابير المتخذة لتوفير تعليم مجاني وخدمات صحية ومنح دراسية وبرامج غذائية ، تبين المؤشرات التعليمية والصحية أن مظاهر التفاوت بين الجنسين في سري لانكا طفيفة للغاية . وفي الحقيقة ترجع حالات عدم المساواة الموجودة الى عناصر اجتماعية واقتصادية أكثر من رجوعها الى مسألة الفرق بين الجنسين .

٥ - وجرى توسيع الخدمات الصحية لتغطي جميع أنحاء البلاد خلال العقود الأربعة الأخيرة عن طريق شبكة من مراكز الرعاية الصحية للأم والطفل والمستشفيات . وأظهرت البيانات الديموغرافية أن الفوارق بين الجنسين ليست كبيرة في معدلات الوفيات . وقد جرى ادماج المرأة السري لانكية في الاقتصاد ، علما بأنها تعد تقليديا شريكة في الانتاج الزراعي والصناعات المنزلية وقد بدأت عملية تحرر المرأة بمنحها حق الانتخاب العام للراشدين في عام ١٩٣١ ، وتبعه اجراء تغييرات أساسية في التعليم . وتتقلد المرأة السري لانكية مناصب رفيعة في مجال الادارة وكذلك في الميادين الاجتماعية والسياسية .

٦ - والدستور يكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، بصرف النظر عن الجنس . وقد صدق بلده على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقدم تقارير دورية الى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة . ويجري مركز أبحاث المرأة في سري لانكا تدريباً وبحثاً على نطاق واسع للمرأة ونشر المعلومات من أجل النهوض بالمرأة .

٧ - ويسعى برنامج تخفيف حدة الفقر في البلاد الى توفير المساعدة للنساء في أفقر القطاعات السكانية . وقد أدت برامج الاسكان المكشفة الى تحسين مركز المرأة ونوعية الحياة الاسرية . وأدخلت تغييرات عديدة على القانون بغية الاسراع بعملية النهوض

(السيد كالباجي ، سري لانكا)

بالمرأة . ويمكن تحقيق مشاركة كاملة للمرأة ، أساسا ، عن طريق تشجيع تقدمها في القطاع الريفي ، الذي يشكل ٧٥ في المائة من مجموع السكان ، ويضم أكثر الفئات حرمانا . وبناء على ذلك تركزت الجهود الوطنية حاليا على توفير الخدمات الصحية والتعليمية للقطاعات الأفقر مع التركيز بصفة خاصة على أقل المناطق نموا . وتجري صياغة ميثاق للمرأة بغية وضع توجيهات في مجال السياسة العامة الوطنية بشأن عمالة المرأة وتعليمها والعناية الصحية بها . وسيتم انشاء لجنة وطنية للمرأة لرصد تنفيذ هذه التوجيهات .

٨ - السيدة ريموند (كندا) : قالت إن كتاب المرأة في العالم : ١٩٧٠-١٩٩٠ ، الذي يقدم قدرا وافرا من الاحصاءات المعدة لظهور كيفية تغير الظروف بالنسبة للمرأة ، يؤكد على الحقيقة المرة بأن المرأة لم تحصل على المساواة الكاملة مع الرجل في أي مكان من العالم . ولا يزال القلق يساور وفدها بشأن العدد الكبير من التحفظات التي أبدت بشأن الاتفاقية . وكندا ، مثلها في ذلك مثل الكثير من الدول الاطراف ، سجلت تحفظا ، تتناول مسألة الحصول على أجر مساو مقابل القيام بعمل مساو في القيمة ومع ذلك راجعت حكومتها مؤخرا التحفظ وستكون قريبا في موقف يمكنها من سحبه . وهي تأمل في أن تقوم الدول الاطراف الاخرى بنفس الشيء بغية تعزيز فعالية الاتفاقية .

٩ - ولا تزال كندا تعلق أهمية على عملية تحسين مركز المرأة في الامانة العامة ، وتعتقد أن الأمم المتحدة يجب أن تكون رائدة في مجال توظيف وتعيين النساء في مناصب صنع القرارات . ورحبت بالبحث المبدئي المظطلع به لتقييم العقوبات التي تعترض عملية تحسين مركز المرأة المطلوب في قرار الجمعية العامة ١٢٥/٤٥ وهي تتطلع الى استلام التقرير الختامي عن هذه المسألة في الدورة السابعة والاربعين .

١٠ - وأكدت على دعم بلادها القوي لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة ، الذي تجري الاشادة به نتيجة تحسن معدل تنفيذه للبرامج في العام الماضي . ووجود آلية وطنية فعالة أمر ضروري لتحقيق المساواة للمرأة . والعمل المطلوب تنفيذه بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/١٩٩١ يوفر نهجا عملية لتعزيز الالية الوطنية ويمكن أن يؤدي الى مكاسب ملموسة للمرأة في جميع أنحاء العالم . وأعربت عن ترحيب كندا باعتماد قرار المجلس ١٨/١٩٩١ عن العنف ضد المرأة بجميع أشكاله . فانتشار هذه المشكلة على نطاق واسع انما يستدعي اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية حقوق المرأة ، في ظل القانون الدولي ، في العيش متحررة من الخوف من العنف .

(السيدة ريموند ، كندا)

١١ - والقضاء على العنف ضد المرأة يشكل مسألة ذات أولوية بالنسبة لكندا . وقامت حكومة كندا مؤخرا بإنشاء فريق خاص لتشجيع اجراء حوار وطني عن هذا الموضوع . وسيقوم هذا الفريق ببحث جميع جوانب المسألة بغية تعزيز وعي الجمهور والسعي ليجاد حلول للأسباب الجزرية للمشكلة مع التركيز على التدابير الوقائية .

١٢ - وسيكون مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢ حدثا دوليا هاما ، ويجب أن تقوم المرأة بدور رئيسي في عملية عقد المؤتمر ومتابعته . ولدى المرأة منظور حيوي وفريد بشأن الاستراتيجيات الرامية الى تحقيق تنمية قابلة للاستدامة ويجب أن تتاح لها الفرصة للاشتراك بالكامل في وضع السياسات العامة واتخاذ القرارات . ويجب طرق مساهمات المرأة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مجال التنمية القابلة للاستدامة كموضوع مميز في المؤتمر .

١٣ - وسيضفي المؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ مزيدا من الزخم على تنفيذ الاستراتيجيات . وبناء عليه ، فإنه من الاهمية بمكان انشاء آليات فعالة للإبلاغ عن التطور المحرز وقياسه . وأعربت عن أملها في أن تقوم لجنة مركز المرأة ببحث هذه المسألة في إطار أعمالها التحضيرية للمؤتمر . وتعلق كندا أيضا أهمية كبيرة على محفل المنظمات غير الحكومية المتصل بالمؤتمر . واختتمت كلمتها بالإشارة الى أن هناك قضايا هامة كبيرة معروضة على اللجنة ويجب ألا يتباطأ العمل بشأنها مع ازدياد كثافة الاستعدادات للمؤتمر .

١٤ - السيد غاريخان (الهند) : قال إن حكومته تنفذ استراتيجية أساسية من أجل النهوض بالمرأة تتضمن تزويدها بالمقدرة الاقتصادية اللازمة عن طريق تعليم المهارات ، وادماج الخدمات الصحية والتعليمية للمرأة ، وتعزيز الوعي بحقوق المرأة لدى الفئات النسائية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية . وترى الهند أن عمالة المرأة أمر أساسي لتحسين مركزها وتوسع الى جعل المرأة تدرك حقوقها ، والى تزويدها بالمهارات المدرة للدخل . وجرى وضع برامج محددة للعمالة الذاتية وهناك حصص مخصصة للمرأة في جميع مخططات العمالة الرئيسية في البلاد .

١٥ - وأضاف قائلا إن برامج بلده لتزويد المرأة بالمقدرة الاقتصادية تهدف الى تحسين فرص حصولها على التدريب والقروض ، وزيادة الدعم السوقي المقدم للنساء اللواتي يعملن لحسابهن الخاص ، وتخصيص حصص للنساء في المخططات المولدة للعمالة .

(السيد غاريخان ، الهند)

وقد زادت الهند انفاقها على برامج العمالة للنساء في خطتها الخمسية السابعة ، التي انتهت في عام ١٩٩٠ . وفي عام ١٩٩٢ ، ستزيد مخصّصات حكومته لتوفير فرص عمل بنسبة تقارب ٣٥ في المائة . وتم تحديد مقاطعة واحدة في كل ولاية بالهند لاقامة مشاريع انمائية متكاملة للمرأة . وقد انشئت اللجنة الوطنية للمرأة في عام ١٩٩٠ لتعمل كمحكمة تحقيق لتأمين العدالة للمرأة ورصد أداء الحكومة في هذا المضمار . والهند على علم تام بالطبيعة المتأصلة للمشكلة وهي مصممة على تعزيز ادراك الجميع لذلك .

١٦ - ويشير تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجيات (A/46/439) الى ادماج المرأة في التنمية . وأن وفده يشعر بأنه يجب ايلاء المزيد من الاعتبار للأثار المترتبة على تقييم النهج المختلفة ، من حيث نجاحها ، من منظور البلدان المانحة والبلدان النامية المستفيدة . ويشير التقرير كذلك الى حلقة دراسية ستعقد في فيينا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ لتقييم مفهوم المرأة في التنمية ولتحديد التحديات الجديدة . وأبدى رغبته في معرفة ما اذا كانت أي من حكومات البلدان النامية ستشارك في هذا العمل . واذا لم يكن الامر كذلك فإن منظورا حاسما سيكون ناقما . ولدى الهند شكوك بشأن مدى استمواب منظور التفرقة بين الجنسين في القضايا المتعلقة بالبيئة ، إذ أنه يصعب بعض الشيء وضع افتراضات آلية بشأن عملية اتخاذ القرارات التي يميّز فيها بين الجنسين بمدد قضايا البيئة . وأكد في هذا المضمار على أهمية ضمان ادماج منظور المرأة بالكامل في التخطيط الشامل . وأعرب عن ثناء حكومته على عمل صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة ، وقال إنها ستواصل تقديم الدعم لانشطته .

١٧ - السيدة الفاريز (الجمهورية الدومينيكية) : قالت إن حالة المسنات التي تفتقر الى الاستقرار ونادرا ما تبحث في معظم المجتمعات من المحتمل أن تتفاقم أكثر في المستقبل القريب . وتشير جميع الاسقاطات الديموغرافية الى أن نسبة النساء ستزيد في العقود المقبلة ، ولا سيما في البلدان النامية وبالتالي فإن الحصة الزهيدة من الموارد المخصصة للمسنات تنذر بالخطر .

١٨ - وأضافت أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لم تذكر بالتحديد المسنات ، إذ أن المسألة لم يعترف بها بعد عند اعتماد الاتفاقية . وأن الأمم المتحدة اعتمدت قرارا واحدا فقط بشأن هذه الفئة الاجتماعية الهامة . ولا يوجد بين التوصيات العديدة لتحسين مركز المرأة الواردة في استراتيجيات نيروبي إلا توصية

(السيدة الغاريـز ،
الجمهورية الدومينيكية)

واحدة فقط تطرقت بشكل سطحي الى مسألة المسنات . وقد اعترف المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بعدم كفاية التحقيقات السابقة التي أجريت بشأن حالتهم .

١٩ - ووفقا لتنبؤات الأمم المتحدة فإن نسبة النساء اللاتي تزيد أعمارهن عن ٦٠ سنة في العالم الثالث سترتفع من ٥٠ الى ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥ . وفي المقابل ، فإن ٧٠ في المائة من هؤلاء المسنات في العالم الثالث سيعشن عيشة الفقر في المناطق الريفية . وحاليا ، الاغلبية الساحقة من المسنات في العالم الثالث أميات وفقيرات ويعتمدن اجتماعيا على غيرهن ويلتقرن الى الموارد الشخصية اللازمة لمواجهة الظروف الاجتماعية المتغيرة . وهذه الحالة كثيرا ما تكون ناجمة عن الاتجاه نحو تكريس الموارد الشحيحة أساسا لمحبة الاولاد والرجال وتغذيتهم وتعليمهم ، الذين ينظر اليهم على أنهم الاعضاء المنتجين في الأسرة .

٢٠ - وهناك نسبة عالية من الارامل وغير المتزوجات في البلدان النامية وخاصة في افريقيا وآسيا . فضلا عن أن زيادة الهجرة الى المدن وانغماس روابط الأسرة الموسعة يحرم المسنات من الدعم التقليدي . ولا تزال أنظمة الضمان الاجتماعي في العالم الثالث غير وافية اجمالا . والرباط بالتراضي السائد في كثير من البلدان يحرم المسنات غير المتزوجات من المساعدات الحكومية التي كان من الممكن أن يتمتعن بها عن طريق أزواجهن . والمعاشات التقاعدية غير متوافرة للعمال في القطاعات الريفية وغير الرسمية التي تشغل النساء أكثر من الرجال .

٢١ - ولا ينبغي النظر الى المرأة على أنها متلقية للرعاية الاجتماعية ولكن على أنها عامل انمائي لمعالج المرأة نفسها والمجتمع . وقد تمخض اجتماع عقد مؤخرا لخبراء في فيينا بشأن المسنات والتنمية عن دليل وافر على أن المسنات يمكن أن يساهمن في التنمية ، وستستخدم نتائجه وتوصياته كوثائق أساسية في دورة عام ١٩٩٢ للجنة مركز المرأة . ورغم أن حاجات المرأة تشكل جزءا متزايدا من مشكلة الشيخوخة ، فإن الاعتماد الفوري لتدابير واقعية لتمكين المسنات من مساعدة أنفسهن والمجتمع سيجعل منهن طرفا متناميا من أطراف الحل .

٢٢ - السيد صديقي (بنغلاديش) : قال إن انخفاض حدة الصراع الايديولوجي قد جعل في إمكان التركيز على البعد الإنساني لاستراتيجية التنمية العالمية التي يمثل النهوض بالمرأة عنصراً أساسياً فيها بلا أدنى شك . بيد أنه بالرغم من أهمية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واستراتيجيات نيروبي فلا يمكن أن تكونا ذاتي مغزى دون توفر التزام سياسي بتنفيذ توصياتهما .

٢٣ - وتابع كلمته قائلاً إن الجهود المبذولة لتشجيع النهوض بالمرأة يجب أن تتضمن كون ثلثي سكان العالم من غير الملمين بالقراءة والكتابة هم من النساء وإن التقاليد والاساطير الاجتماعية التقليدية كثيراً ما جعلت المرأة رهينة الأسرة المعيشية وأن الإحصاءات الوطنية تمثل تمثيلاً ناقصاً أو تغفل مساهمة المرأة في الاقتصاد ، ولا سيما في المناطق الريفية من البلدان النامية ، وتعطى احتياجات التغذية والرعاية الصحية لكثير من النساء في البلدان النامية أولوية دنيا . ومن الأمور الأساسية أيضاً البرامج الفعالة المنسقة على نحو جيد لتنظيم الأسرة التي تشجع الوعي بتقاسم المسؤولية بين المرأة والرجل ولا سيما في البلدان التي تؤدي فيها زيادة السكان إلى عرقلة التنمية . وبينما تعتبر الحكومات مسؤولة عن تعزيز الجهاز الوطني لمكافحة التمييز ضد المرأة الذي يتفاقم بسبب الأحوال الاقتصادية المعاكسة في البلدان النامية ، فإن التنفيذ الفعال للبرامج في هذه البلدان يعتمد إلى حد كبير على المساعدة الدولية المقدمة في مجالي التمويل والتدريب على حد سواء .

٢٤ - وأضاف أنه إلى أن تدمج المرأة تماماً في صلب المجتمع فإنها يجب أن تعطى ضمانات خاصة بل وتفضيلية . وينبغي تعزيز القوانين الوطنية بشأن العنف الممارس ضد المرأة وأن يُضمن تطبيقها ؛ وينبغي تقديم مساعدة خاصة للمسيبات والامهات غير المتزوجات وأن يمكنهن الوصول إلى المساعدة القانونية كي يمكنهن الحصول على تعويض ضد أي أخطاء ترتكب بحقهن ؛ والاتجار بالمرأة الذي يزداد انتشاراً في كثير من البلدان ينبغي مكافحته عن طريق التعاون الدولي .

٢٥ - واستدرك قائلاً وبالرغم من أن الحالة العامة للمرأة في بنغلاديش ليست مثالية فإنه مما يبعث على الغفر أن يلاحظ أن رئيسة وزراء بلده سيدة اختيرت في انتخابات حرة . وقد أنشأت رئيسة الوزراء فرقة عمل تابعة لوزارة شؤون المرأة لتطوير خطة شاملة للنهوض بالمرأة ، ويبشر التزامها الشخصي بالمسألة بمستقبل مشرق للمرأة في بنغلاديش .

(السيد صديقي ، بنغلاديش)

- وأوضح أن النهج المتعدد القطاعات الذي يتبعه بلده يلتزم الحد من أوجه قتال القائمة على أساس الجنس في قطاعات من قبيل التعليم والصحة وتنظيم الأسرة عمالة ، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المعوقين والمعوذين والارامل والمسنين لنساء اللائي يعانين من عواقب اجتماعية ورؤساء الأسر المعيشية من النساء . وفي إطار الخطة الخمسية الحالية للبلد ، من المقرر زيادة نسبة العاملات في القطاع مام من ٦ في المائة إلى ١٥ في المائة ، في جملة أمور ، عن طريق تحديد حصص عمالة نشاء مراكز لرعاية الاطفال والتدريب ؛ وسيرتفع إلمام المرأة بالقراءة والكتابة ١٥ في المائة إلى ٣٠ في المائة . وستدخل تحسينات على تغذية المرأة ووصولها إلى الخدمات الطبية .

- وأردف يقول إنه نظرا لأن معظم النساء في بنغلاديش يعشن في مناطق ريفية فإن امج التنمية في هذا البلد تركز على رفاهية المرأة في المناطق الريفية . وتحاول حكومة ، بدعم من المنظمات غير الحكومية ، إدماج المرأة في التنمية الريفية عناصر نشطة ومستفيدات ، في جملة أمور ، عن طريق تيسير استفادتهن من التعليم الائتمان والتدريب .

١ - وأضاف أن الإصلاحات التشريعية لتحسين مركز المرأة تتضمن تدابير لمكافحة لظهاد وممارسة العنف ضد المرأة ، فضلا عن تخصيص ٣٠ مقعدا في البرلمان للمرأة كما أن باقي المقاعد مفتوحة للمرشحات في الانتخابات . ومع هذا ، فما زالت هناك جوة كبيرة بين المساواة بحكم القانون وفي الواقع . ولذا تستخدم الحكومة وسائل لإعلام الجماهيرية والمواد التعليمية لإعطاء صوة إيجابية عن المرأة وقد أنشأت حداث مساعدة قانونية لاسداء المشورة القانونية المجانية للفقيرات .

٢ - وقال إن إدماج المرأة في عملية التنمية يتطلب تعزيز التعاون بين الحكومات وكالات التمويل التابعة للأمم المتحدة ، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة . كما أن بحوث ومرافق تدريب المعهد الدولي لمبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ستكون أيضا ذات قيمة . وينبغي للمرأة أيضا أن تقوم بدور مركزي في الأنشطة البيئية ، وينبغي أن تركز الدراسات المتعلقة بهذا لموضوع على الفقر والجوانب السكانية لتدهور البيئة والتلوث .

(السيد صديقي ، بنغلاديش)

٣٠ - واختتم كلمته قائلا ونظرا لوجود اتجاه حاليا نحو إضفاء الطابع الديمقراطي في سائر أرجاء العالم فإن مشاركة المرأة في تعزيز التعاون الدولي والسلم ونزع السلاح تتسم بأهمية خاصة . ولم يعد في الإمكان الحط من قيمة المرأة وقصر اهتمامها على مسائل نسائية محددة عشوائية . ولذا ينبغي إدماج شواغل المرأة في المؤتمرات الدولية المقبلة ، من قبيل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ ، والمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ ، وستوفر جميعها مدخلات قيّمة للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥ .

٣١ - السيد رالبيبتسو (ليسوتو) : قال إنه لما كان النهوض بالمرأة يواجه عقبات مماثلة في سائر أرجاء العالم النامي فمن الضروري أن تبذل الدول النامية جهودا متضافرة . وقد وقعت ليسوتو على الاتفاقية في عام ١٩٨٠ وهي على وشك أن تصدّق عليها . وعلاوة على ذلك ، سُنّت تدابير تشريعية لضمان تكافؤ الفرص في مجالات التعليم والعمالة والحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد أنشئت منظمة خاصة تعرف باسم اتحاد المحاميات لتعريف المرأة بحقوقها القانونية في مجالات من قبيل الزواج والملكية والأرض . ومع هذا فإن تكافؤ الفرص الذي تتمتع به المرأة في القطاع العام لم يصبح بعد حقيقة واقعة في القطاع الخاص بالرغم من أن ليسوتو حاولت علاج هذه الحالة عن طريق التشريعات المتعلقة بهيكل الأجور وإجازة الأمومة والمعاشات التقاعدية . وما زال وصول المرأة إلى مناصب اتخاذ القرار يمثل مشكلة أيضا . وفي هذا الصدد ، وجه الشكر إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لدعمه المالي والتقني لتدريب المرأة في ليسوتو في مجالات الزراعة والتسويق والتغذية وغيرها من المجالات ، وأعرب عن أمله في أن يزيد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وكذلك المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات من المساعدات المقدمة إلى ليسوتو .

٣٢ - وأضاف أن إمكانية حصول المرأة في ليسوتو ، وذلك تقديم مقترحات مشاريع صالحة للبقاء ، على الأراضي والقروض من المصارف التجارية بحكم حقها الشخصي يعتبر خطوة نحو تحقيق المساواة التشريعية . بيد أن بعض الأحكام في كل من القانون التشريعي والعرفي ما زالت تؤثر تأثيرا معاكسا على المرأة ولذا فإنها في حاجة إلى

(السيد راليبيتسو ، ليسوتو)

إصلاح . وفي هذا الصدد ، أعرب عن تأييده لتوصية لجنة مركز المرأة ومفادها أنه ينبغي للحكومات والمنظمات غير الحكومية ، أن تشجع وعي المرأة بحقوقها عن طريق التعليم الرسمي وغير الرسمي ووسائل الإعلام الجماهيرية . وينبغي للحكومات أيضا أن تشجع تدريب المعلمين بشأن المسائل المتعلقة بالجنس من أجل مكافحة عمليات القُولبة .

٣٣ - وأعرب عن قلقه لأن ٣,٥ في المائة فقط من المناصب الوزارية في الحكومات هي من نصيب المرأة . ولعلاج هذه الحالة ينبغي تعزيز مؤهلات المرأة عن طريق تدابير بناء الثقة وتوفير ظروف عمل مرنة ، بما في ذلك استعراض أوصاف الوظائف كي يمكن تمثيل المرأة تمثيلا ملائما في جميع مستويات السلم الإداري للمنظمات الحكومية وغير الحكومية .

٣٤ - وأشار الى أن إدماج المرأة في عملية التنمية يعتمد إلى حد كبير على الجهود الدولية المشتركة وتقاسم الخبرات . وأعرب عن تقديره لأعمال شعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في هذا المجال . وفي البلدان النامية أشرت الازمة الاقتصادية وكثير من سياسات التكيف الهيكلي الرامية إلى التصدي لها على المرأة بصفة خاصة إذ أدت الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية غير المتوازنة إلى تفاقم انعدام المساواة القائم . وقد اتخذت حكومة ليسوتو تدابير لتعديل هيكلها الاقتصادي والاجتماعي بغية تعزيز إنعاش المرأة وضمان اطراد النهوض بها في تلك المجالات كشرط مسبق للتنمية السليمة . ولا يجب النظر الى المرأة بوصفها ضحية للتنمية بل كعامل أساسي في تلك العملية .

٣٥ - واختتم كلمته قائلا إن وفده يتطلع إلى المؤتمر العالمي المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥ وأكد من جديد تأييده لدعوة الصين باستضافة المؤتمر . وأعرب عن ثقته في أن المؤتمر سيعطي حفزا جديدا لتنفيذ استراتيجيات نيروبي .

٣٦ - السيد بلاكمان (بربادوس) : أعرب عن تأييد وفده للمواضيع ذات الأولوية وهي المساواة والتنمية والسلم بوصفها نقاط التركيز الرئيسية لأعمال آخر دورة للجنة مركز المرأة . وبينما أحرز تقدم في القضاء على التمييز ضد المرأة بحكم القانون فما زال مستمرا في الممارسة العملية في جميع البلدان بغض النظر عن مستوى تنميتها ، ولذا يجب على اللجنة أن تواصل التركيز على انعدام المساواة في الواقع .

(السيد بلاكمان ، بربادوس)

٣٧ - وأضاف أن التنمية والنهوض بالمرأة يتملكان اتصالا وثيقا وأن إدماج المرأة في عملية التنمية ضروري لتنفيذ الاستراتيجيات . وفي هذا الصدد ، أعرب عن ترحيب وفده بعقد حلقة دراسية في فيينا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ لتقييم مفهوم دور المرأة في التنمية .

٣٨ - وبمصد التقرير المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والنهوض بالمرأة (A/46/491) يشني وفده على صندوق الأمم المتحدة الإنمائي لأعماله في برنامج العمل القائم على المشاركة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولا سيما على مستوى القواعد العريضة . وأعرب عن تأييد بربادوس أيضا للبرامج والأنشطة العالمية التي يظطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، ولا سيما الزيارات التشاورية التي تشترك فيها الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المرأة . وأعرب عن أمله في أن يتوسع البرنامج بحيث يشمل بلدان منطقة البحر الكاريبي .

٣٩ - وأوضح أن حكومته قد دأبت على اعتبار دور المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة محوريا في تحسين مركز المرأة . وفيما يتعلق بتقرير المعهد (A/46/325) ، أعرب عن تأييد وفده للبحوث القاصرة على بلدان محددة ولا سيما تلك المعنية بدور المرأة في القطاع غير الرسمي . وأعرب عن موافقته على الدعوة إلى عقد اجتماع استشاري بشأن "تحليل السياسة الاقتصادية الكلية لمشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي" وعن تأييده للمشروع التعاوني بين المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة واللجان الإقليمية بشأن اشتراك المرأة في القطاع غير الرسمي . وفي هذا السياق ، أعرب عن الأمل في أن يعاد تحديد موعد في المستقبل القريب للمشاورة الإقليمية المعنية بدور المرأة في الحياة العامة التي أُجّلت من أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . ويرى وفده أن برنامج المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في إدماج الجنس ومساائل التنمية في مناهج الجامعات مبادرة هامة لتعزيز الوعي بالجنس في التخطيط الإنمائي مستقبلا .

٤٠ - وأعلن أن بربادوس قد صادقت على الاتفاقية وأن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ستنظر في دورتها المقبلة في تقرير بربادوس المرحليين الأول والثاني المدمجين معا . وأعرب عن تأييد وفده للتوصيات العامة ١٦ و ١٧ ولا سيما ١٨ (A/46/38) ، الفقرة (١) . ويجب أن تتلقى اللجنة وهيئات الرصد المماثلة الموارد

(السيد بلاكمان ، بربادوس)

اللازمة لعملها ، ولذا أعرب عن ترحيب بربادوس باستعراض الأمين العام للموارد لضمان تقديم الدعم الكافي لتلك اللجنة والتنفيذ الفعال لجميع الجوانب الأخرى من برنامج النهوض بالمرأة حسبما طُلب في قرار الجمعية العامة ١٢٩/٤٥ ، وأعرب عن الأمل في أن يبرز الاعتماد المرصود في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٣ الدعم المقدم للجنة . وينتظر وفده صياغة خطة متوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ ، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الجهاز الوطني للنهوض بالمرأة والمواضيع القطاعية المحددة التي تلتقي عندها الأهداف الثلاثة : المساواة ، والتنمية ، والسلام .

٤١ - وقال إن المعلومات الواردة في الجدولين ١ و ٢ من تقرير الأمين العام عن تنفيذ استراتيجيات نيروبي (A/46/439) تبعث على خيبة الأمل . والأرقام المستهدفة لتوظيف المرأة في الوظائف العليا ما زالت دون تحقيق . ويجب أن يواصل الأمين العام جهوده المبذولة للوفاء بالولاية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٢٩/٤٥ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٧/١٩٩١) ، مع إيلاء اهتمام خاص بالمرشحات من البلدان النامية غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا .

٤٢ - السيدة بانغورا (غينيا) : قالت إن حكومتها تعلق أهمية كبرى على تقديم المرأة ، وهذا أمر له صلة وثيقة بالنمو الاقتصادي ، وهي ، في هذا الصدد ، ترحب بتقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (A/46/38) . وأعربت عن غبطة وفدها لتزايد عدد الدول التي انضمت الى الاتفاقية . وقد أيدت غينيا برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٣ - ١٩٩٣ ، الذي تقام بموجبه حلقات دراسية على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي حول الاتفاقية .

٤٣ - وقالت إنه تم اعتماد تشريع في غينيا يكفل المساواة بين الجنسين . وإن المرأة في غينيا لا تواجه أي تمييز فيما يتعلق بالقدرة على الحصول على الملكية الفردية أو الضمان الاجتماعي أو التعليم أو العمالة أو الخدمة المدنية أو المشاريع الخاصة . وقد نشأت هيئات نسائية كثيرة ضمن المنظمات التعاونية والتجارية والصناعية . وقامت حكومتها بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بمقعد اجتماع للنظر في استحداث آليات وطنية لإدماج المرأة في الأخذ بالديمقراطية والتنمية في غينيا . وأنشئت مؤسستان وطنيتان هما : الإدارة العامة للنهوض بالمرأة والطفل ، والاتحاد الغيني للرابطات النسائية .

.../...

(السيدة بانغورا ، غينيا)

٤٤ - وأعربت عن قلق وفدها بسبب عدم تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا . وعلاوة على ذلك لازالت الازمات الاقتصادية والاجتماعية تؤثر على المرأة أكثر مما تؤثر على الرجل .

٤٥ - وأضافت أن من دواعي قلق وفدها أيضا العقبات التي تعترض تنفيذ ومتابعة استراتيجيات نيروبي ، على نحو ما وردت في الوثيقة A/46/439 . إذ ينبغي أن تعتبر أهدافها على أنها مسألة ذات أولوية . فلأزال عدم المساواة ماثلا في ميادين التعليم وأحوال العمل والحصول على وسائل الإنتاج والوصول الى هيئات اتخاذ القرارات ، بمصرف النظر عن مدى ما بلغه البلد المعني من تنمية . ولما كانت التنمية أحد أهداف الاستراتيجيات ، فمن الضروري مكافحة سوء التغذية وارتفاع معدل المواليد والامية وتوسيع سبل الوصول الى الخدمات الاجتماعية ، ولاسيما الرعاية الصحية للأطفال .

٤٦ - وقالت إنه يتعين على الحكومات ، في سبيل إدماج المرأة في التنمية إدماجا كاملا ، أن توجد الاحوال الكفيلة بإدخال الأنشطة النسائية في خطط الاستثمار . ولتحقيق ذلك ينبغي أن يتاح التمويل الملائم للأنشطة النسائية . وكذلك فإن للمرأة دورا هاما في العمل على تفادي النزاعات المسلحة ، ذلك لأن بإمكانها أن تعلم الاطفال التسامح والتفاهم .

٤٧ - وواصلت حديثها فقالت إن وفدها يرحب بقرار بعقد المؤتمر العالمي المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥ . وأضافت أن غينيا ترحب أيضا بتقرير المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (A/46/325) وتؤيد البرامج المقررة فيما يتعلق بعمل المرأة في القطاع غير النظامي ، وخاصة في المناطق الريفية . وإحدى المشاكل المتشعبة هي ، في رأي وفدها ، أن ليس للمرأة سبيل للحصول على الاعتمادات . وقالت إن غينيا تشني على جهود صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي قدم مساهمات مباشرة للمرأة في المناطق الريفية والمرأة التي تعاني من الفقر .

٤٨ - وقالت إن وفدها يؤيد التوصيات المتعلقة بتحسين مركز المرأة في الامانة العامة ويأمل في أن يعار اهتمام خاص لمسألة انخفاض تمثيل المرأة من البلدان النامية ، وعلى الأخص المرأة الافريقية ، في الرتب العليا .

٤٩ - السيد وان جنغيه (ماليزيا) : قال إن حكومته ملتزمة بتعبئة جهود المرأة في كافة وجوه التنمية . ولتحقيق هذه الغاية ، استُنت سياسة وطنية خاصة بالمرأة لكفالة عدالة المشاركة في الموارد والمعلومات وكذلك إتاحة فرص وفوائد التنمية لكل من الرجل والمرأة ولإدماج المرأة في كافة نواحي التنمية الوطنية ، بغية تحسين نوعية الحياة والقضاء على الفقر والامية .

٥٠ - وقال إن معدل اشتراك المرأة في القوة العاملة قد زاد زيادة ملحوظة ، من ٣٧ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٤٦ في المائة في عام ١٩٩٠ . وتشكل النساء العاملات في ميدان الصناعة التحويلية ٢٤ في المائة من مجموع النساء العاملات في عام ١٩٩٠ بالمقارنة بنسبة ٨ في المائة في عام ١٩٧٠ . وفي قطاع الخدمات زاد في عام ١٩٩٠ عدد العاملات من ١٦ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٣١ في المائة في عام ١٩٩٠ . وتسير على هذا النمط سائر القطاعات عدا قطاع الزراعة الذي شهد انخفاضا حادا في عدد العاملات من النساء ، مما يدل دلالة واضحة على امتيعاب النساء في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية .

٥١ - وأضاف أن أي مجهود لإدماج المرأة في التنمية ينبغي أن يبدأ بتحسين معرفة القراءة والكتابة وإن توفير الغرض المتكافئة للمرأة في التعليم غدا راسخا في السياسة الوطنية لماليزيا . ولقد أسفرت الجهود المبذولة عن زيادة ملحوظة في نسبة النساء اللاتي بلغن مستوى جيدا في معرفة القراءة والكتابة واللاتي تلقين تدريبا مهنيا وتقنيا على مستوى الدراسة الجامعية .

٥٢ - ولاحظ أن تقرير الأمين العام عن تنفيذ استراتيجيات نيروبي (A/46/439) يشير إلى أن تقدما كبيرا قد تحقق في القضاء على التمييز ضد المرأة ، بيد أنه يتعين على كافة البلدان أن تغد السير في هذا السبيل . وقال إن مبدأ الحقوق المتساوية للمرأة قد أرسى في الدستور في ماليزيا ، وأن تشريعات قد اعتمدت في كثير من المجالات لكفالة حقوق المرأة .

٥٣ - وقال إن ماليزيا تشاطر لجنة مركز المرأة قلقها لبطء التقدم في تنفيذ الاستراتيجيات ، وأعرب عن الأمل في أن يُصلح المؤتمر العالمي للمرأة لعام ١٩٩٥ هذا الوضع . ولتحقيق هذه الغاية يتعين إشراك الدول الاعضاء وهيئات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة في الإعداد للمؤتمر . وينبغي أن تكون الاجتماعات الإقليمية جزءا من هذا المجهود على أن يشارك فيها كل من القطاع العام والقطاع الخاص ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ذات الصلة .

(السيد وان حنفيه ، ماليزيا)

٥٤ - وأضاف أن ماليزيا تدرك إدراكا تاما الحالة التي تعانيها المرأة الرييفية ؛ فهي وإن كان لها دور فعال في إنتاج الأغذية في البلدان النامية ، كثيرا ما رفض إعطاؤها الاعتمادات والمساعدة التقنية لمجرد أنها غير مصنفة رسميا كوكيلة إنتاج . وهذا المفهوم الخاطئ يجب أن يقوم .

٥٥ - وقال إن ماليزيا قد استضافت مؤخرا مشاورات اقليمية تستهدف إشارة الوعي العالمي بالمساهمات الاقتصادية الكبرى التي تقدمها المرأة الرييفية الفقيرة في الإنتاج الوطني وأمن الغذاء الاسري ورفاه الاسرة . ووضعت سلسلة من التوصيات وخطة عمل لتتقدم الى القمة المعنية بالتقدم الاقتصادي للمرأة الرييفية التي ستعقد في بروكسل في شباط/فبراير ١٩٩٢ (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٤/١٩٩١) .

٥٦ - وأضاف أن وفده يرحب بتقرير الامين العام عن تحسين مركز المرأة في الامانة العامة (A/46/377) ويتطلع الى تحقيق برنامج العمل للفترة ١٩٩١-١٩٩٥ .

٥٧ - السيد جونغ مو تشوي (جمهورية كوريا) : قال إن مركز المرأة لم يتغير إلا قليلا في كثير من مناطق العالم . وإن من دواعي الشعور بالخيبة أن بعض الاستراتيجيات التطلعية لم تنفذ بعد . وإن تحقيق المساواة في كافة ميادين المجتمع يتطلب إحداث تغييرات لا في الصكوك القانونية فحسب ، ولكن أيضا في الممارسات اليومية . وإن قدر المرأة يعتمد اعتمادا كبيرا على الثقافة والمسالك الوطنية ، وبعض هذه راسخ رسوخا عميقا . وقال إنه على الرغم من انضمام ما يزيد على ١٠٠ دولة إلى الاتفاقية ، لم تصبح حقوق المرأة حقيقة في الحياة اليومية للمرأة إلا جزئيا في كثير من البلدان . ولذا يتعين توعية المرأة بحقوقها بواسطة الحملات الإعلامية العامة . وأعرب عن أمله في أن تواصل لجنة مركز المرأة تحديد المجالات بالذات التي تختلف فيها معاملة المرأة قانونيا عن معاملتها واقميا .

٥٨ - وقال إن بلاده قد أيدت قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/١٩٩١ ، الذي عالج مشكلة العنف المنزلي . وشدد في هذا الصدد على أهمية التعليم . وأضاف أن نسبة الخارجين من المدارس الثانوية والداخلين الجامعات في جمهورية كوريا قد ارتفعت الى ٣١ في المائة بحلول عام ١٩٩٠ . وهكذا فبإمكان المرأة الكورية تحقيق امكاناتها والمشاركة بنشاط أكبر في التنمية الاجتماعية والسياسية لبلدها . ولقد دلت التجربة

(السيد جونغ مو تشوي ،

جمهورية كوريا)

على أن المرأة ، إن أتيح لها التعليم الصحيح ، تستطيع حيازة الوسائل لتحقيق التقدم الاجتماعي .

٥٩ - ومضى يقول إن قرار الجمعية العامة ١٣٦/٤٥ قد أبرز الحاجة الأساسية الى محو أمية المرأة وإلى تعليمها ، الأمر الذي ييسر زيادة اشتراكها في التنمية . ومن الضروري أيضا تكثيف التأثير الانتخابي للمرأة على الهياكل السياسية ، التي هي أحيانا غير عابثة باحتياجاتها . ولقد أعطت الديمقراطية أهمية جديدة لصوت الفرد ، ومن ثم فإن النساء يشكلن قوة سياسية مقتدرة . وفي جمهورية كوريا وبعد آماد من المشاورة ، أدى نفوذ المرأة في الهيئات السياسية والانتخابية الى التقدم الكبير في كثير من المجالات .

٦٠ - وقال إن حكومته تشطلع الى ازدياد اشتراك المرأة في هيئات من أمثال لجنة مركز المرأة والأمانة العامة للأمم المتحدة وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧/١٩٩١ . وأضاف أنه سبق لحكومته ، امتثالاً لقرار الجمعية العامة ١٣٩/٤٥ ، أن استنت مختلف التدابير لتنفيذ الاستراتيجيات التطلعية . وفي سبيل إدماج المرأة في التنمية الوطنية ، ضمت خطة التنمية الخمسية الحالية قطاع المرأة . وقال إن حكومته ستواصل التعاون مع المجتمع الدولي في الوفاء بهدف وجود عالم يتحقق فيه للمرأة المساواة والتنمية والسلم .

٦١ - السيدة رايناتو (النيجر) : قالت إن هناك ادراكا حالياً بأن النهوض بالمرأة ضروري لتنمية المجتمع ككل . وقد رحبت النيجر بالاستراتيجيات التطلعية ، إلا أن المساواة بين الرجال والنساء لا تزال بعيدة المنال ، ولا تتمتع المرأة في عدد كبير من البلدان إلا بخيارات محدودة الى جانب الزواج والأمومة .

٦٢ - ومضت قائلة إن نسبة كبيرة من النساء في النيجر صغيرات في السن و/أو أميات . وإلى جانب دورهن في تعليم الاطفال والمحافظة على التقاليد ، فهن ناشطات في الزراعة والحرف اليدوية ومكافحة التصحر وفي التجارة . ومع ذلك فهناك محظورات كثيرة وألوان من التحيز الاجتماعي تحول دون اعطائهن حقهن في التقدير . وقد حاولت الحكومة ادماج المرأة في التنمية ، فأنشأت عددا من المؤسسات المتخصصة للنهوض بالمرأة ، وكفلت خططها للتنمية للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ مشاركة أكثر فعالية للنساء في

(السيدة رايناتو ، النيجر)

الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ومع ذلك فإنه على الرغم من الجهود الحكومية ، المدعمة بمساعدة من الأمم المتحدة وبتعاون شناشي ، فإن النساء لا يزلن حبيسات الأعمال الوضيعة لا سيما في المناطق الريفية وليس لهن دور كبير في صنع القرار .

٦٣ - وقالت إنه على الرغم من المساهمة الهامة للنساء في الزراعة فإنهن بحاجة إلى امكانية الحصول على الاراضي ووسائل الانتاج الاخرى والقروض والتدريب . وأشارت إلى أن حكومتها ، في دعمها للأنشطة الاقتصادية النسائية ، شجعت الجمعيات النسائية والمشاريع المدرة للدخل . لكن النساء ممثلات تمثيلا ناقصا في جميع القطاعات الحديثة للاقتصاد كما أن الضمان الاجتماعي غير كاف . وعلى الرغم من الجهود الضخمة لتحسين صحة النساء والاطفال عن طريق زيادة عدد العيادات والقيام بحملات للتطعيم وتنظيم الأسرة فإن حالتهم لا تزال حرجية ، وهي تتأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة . وقد زاد التمحر ، وما نجم عنه من الرحيل الجماعي للرجال من المناطق الريفية ، زيادة كبيرة من أعباء المرأة الاجتماعية والاقتصادية .

٦٤ - ومضت قائلة إن القانون المحلي الاساسي للنيجر والمكوك الدولية التي صدقت عليها تكفل للمرأة ، بصفة عامة ، التمتع الكامل بحقوقها ، ولكن الممارسة العملية تواجه الكثير من العقبات . فمعظم مصادر القانون : مثل القانون المدني والشريعة الاسلامية والقانون العرفي ، تعوق تمتع النساء الكامل بحقوقهن . وعلى أي حال فقد حققت المرأة ، على الصعيد السياسي ، بعض المكاسب في التمثيل في السنوات الاخيرة .

٦٥ - وأضافت قائلة إنه في تنفيذ الاستراتيجيات التطوعية ، وضعت الحكومة مؤخرا سياسة للنهوض بالمرأة اعترفت بالدور الهام للمرأة في التنمية وتمتعها الكامل بحقوقها وامكانية حصولها على وسائل الانتاج والمعلومات والتعليم وإزالة أي عقبات تعوق مشاركتها في التنمية . واستندت السياسة إلى المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز واحترام حقوق المرأة بوصفها مواطنة وأيضا شريكة في التنمية . وسوف يتطلب الأمر زيادة المساعدة المقدمة من المنظمات الدولية لتوطيد هذه السياسة على أساس راسخ .

٦٦ - واختتمت كلمتها قائلة إن العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية تشكل في ذاتها عقبة خطيرة أمام تحقيق استفادة أكثر فعالية من الموارد المادية والبشرية اللازمة

(السيدة رايناتو ، النيجر)

لتحقيق تحسن أسرع في نوعية الحياة في البلدان النامية ولا سيما في علاج تأخر المرأة وراء الرجل . وينبغي للأمم المتحدة أن تؤكد ضرورة تكريس الموارد المفرج عنها من سباق التسليح من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية .

٦٧ - السيدة أوفيجلي (نيجيريا) : قالت إن مركز المرأة لا يمكن أن يعزز تماما ولا يمكن أن يتحقق ادماجها في التنمية ما لم تغلق الفجوة بين التمييز في القانون وفي الممارسة العملية . ولكن ما لم يرتفع مستوى وعي المرأة وتعليمها بدرجة كبيرة فلن يمكن القضاء على التمييز ضد المرأة في الممارسة العملية بسن قوانين غير تمييزية . وأعربت عن أملها في أن يولي المؤتمر العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٩٣ أولوية لمسألة استبعاد النساء في ممارسة التمييز الفعلي والعنف ضد المرأة .

٦٨ - ومضت قائلة إن النهوض بالمرأة له عنصر أخلاقي أيضا مما يؤكد على ضعفها . فتورطها غير المتعمد في أنشطة إجرامية يستحق اهتماما جادا : فهي إذا لم تحقق تقدما كافيا فإن خطر سقوطها أمام اغراء أنشطة مثل اساءة استعمال المخدرات والاتجار فيها سيكون قائما دائما . وينبغي توعية النساء بدورهن الحيوي في الحفاظ على الأسرة . ويتطلب الامر مزيدا من برامج التوعية للنساء لإكمال جهود صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة على المستوى الوطني .

٦٩ - ومضت قائلة إن من المثير للدهشة أن تقرير الأمين العام عن تحسن مركز المرأة في الامانة العامة (A/46/377) أظهر أن التقدم الذي تحقق حتى الآن كان ضئيلا . ولكن وفدها يأمل ، مع ذلك ، في أن تهذل مزيد من الجهود لتلبية اسقاطات عام ١٩٩٥ بالنسبة لنسبة مشاركة النساء في وظائف المسؤولية العليا .

٧٠ - واختتمت كلمتها قائلة إنه ترقبنا للدورة القادمة للجنة مركز المرأة وللمؤتمر العالمي للمرأة في عام ١٩٩٥ ، ينبغي أن يوضع في الازهان ضرورة مواصلة الاهتمام العالمي بالقضايا المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتقليل الفجوة بين التمييز بحكم القانون وبحكم الواقع وزيادة ادماج المرأة في التنمية واحترام مركزها الادبي .

٧١ - السيدة ب. ميراندا (سورينام) : قالت إن حكومتها ترى أن المشاركة التامة والمتكافئة للمرأة لها أهمية كبرى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، ولكن نظرا للحالة الاقتصادية غير المؤاتية فإن أغلبية النساء لا يزلن غير قادرات على المشاركة التامة في تلك العملية . وستبذل الحكومة الجديدة أقصى ما في وسعها لتعزيز تحرير المرأة اجتماعيا وستضع سياسة متوازنة للمرأة . وقد اضطر عدد كبير من النساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية في الماضي الى العمل في القطاع غير الرسمي ، لكن الحكومة أدركت أن جهودهن يمكن أن تكون مثمرة بقدر أكبر إذا ما حولت الى اصلاح الاقتصاد الوطني . ومن المعتمد تزويدهن بإمكانية اكتساب المهارات اللازمة والحصول على لوائز الانتاج والقروض ، وسوف تحظى أي مساعدة مقدمة من وكالات الأمم المتحدة المختصة بالترحيب .

٧٢ - ومضت قائلة إن حكومتها ملتزمة التزاما ثابتا بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإن الدستور يحوي أحكاما لهذا الغرض . وأشارت الى أن سورينام ليست طرفا بعد في الاتفاقية لكنها تتخذ خطوات لبلوغ المعايير اللازمة للانضمام اليها في المستقبل القريب .

٧٣ - وأضافت أن الموعد النهائي لتنفيذ استراتيجيات نيروبي يقترب بسرعة وأنه من المؤسف أنه على الرغم من احراز بعض التقدم فلا تزال هناك عدد كبير من العقبات . وأعربت عن ترحيب وفدها بالمؤتمر العالمي للمرأة لعام ١٩٩٥ الذي سيوفر فرصة لاستعراض وتقييم أهداف الاستراتيجيات ، وسيركز الاهتمام العالمي من جديد على حالة المرأة . ولذلك يجب أن تستخدم الفترة الفاصلة لوضع معايير لزيادة تعزيز النهوض بالمرأة .

٧٤ - وتناولت المجالات ذات الاولوية التي حددتها لجنة مركز المرأة وهي المساواة والتنمية والسلم ، وأشارت الى أن وفدها يركز على المساواة عن طريق محاولة القضاء على التمييز بحكم القانون وبحكم الواقع ضد المرأة . وأعربت عن أسفها لان المشاورة الاقليمية المعنية بالمرأة في الحياة العامة قد أجلت بسبب نقص الاموال حيث أنها كانت ستوفر فرصة لتناول التفاوت الحالي بين الرجال والنساء في النظام السياسي .

٧٥ - ومضت قائلة إنه لاغراض التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي ، ينبغي أن تشكل الاستفادة من الامكانية الكاملة للمرأة في جميع مجالات المجتمع هدفا أساسيا . لقد

(السيدة ب. ميراندا ، سورينام)

أدركت حكومتها أن تحسين إلمام المرأة بالقراءة والكتابة ومهاراتها التقنية والرعاية الصحية وامكانية حصولها على الموارد الاقتصادية ستنهض بقدر كبير بمساهماتها . وقد أنشئ مركز وطني لشؤون المرأة لتيسير إدماجها في جميع أنشطة التنمية الاساسية .

٧٦ - واختتمت كلمتها قائلة إن الحركة الاخيرة التي تشمل العالم بأسرة المتجهة نحو الاشكال الديمقراطية للحكومة هيأت أملا بأن هدف السلم سيتحقق أخيرا . كما أن الديمقراطية توفر أفضل فرصة للرجال والنساء لتنمية امكانياتهم الكاملة وتشجع على احترام حقوق الإنسان .

تنظيم الاعمال

٧٧ - السيد كريينكل (النمسا) : قال إنه يتكلم باسم الدول العشرين التي شاركت في تقديم قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/١٩٩١ الذي اعتمد بتوافق الآراء . وأشار الى أن الفقرة الوحيدة في منطوق هذا القرار قد طلبت من الامين العام أن يضيف توصيات محددة ، في إطار المستوى الشامل لميزانية المنظمة ، الى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ لتعزيز وترشيد موارد مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية . وفي ذلك الحين لم يعلق الامين العام على هذا الطلب وقال إنه يقع ضمن ولاية اللجنة الخامسة من خلال لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . وقد ناقشت لجنة البرنامج والتنسيق هذه القضية في دورتها الحادية والثلاثين وقدمت الاقتراحات اللازمة الى الامانة العامة .

٧٨ - ومضى قائلا إنه لأن مع ذلك لم يرد أي تقرير من الامين العام يتضمن مقترحات أو توصيات . فمسائل السياسة العامة والموارد لا يمكن فصلها عن بعضها لأن كلا منهما يعتمد على الآخر . وتساءل لذلك عما إذا كانت الامانة العامة قد أعدت تقريرا يقدم توصيات محددة ، وإذا ما كان الوضع كذلك ، فمتى سيصبح متاحا . وأعرب أيضا عن رغبته في أن يعرف الى أي لجنة سوف يقدم ، والسبب في تأخير اصداره .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠